

وفرق مالك بين الفلوات الواسعة ، وما لا يتشاح فيه الناس ، وبين ما يقع فيه التشاح ؛ فاعتبر إذن الإمام في الثاني دون الأول<sup>(١)</sup> . ا هـ .

وابن القيم هنا يهيج نهج القرافي في التقسيم ، ولكن الاثنان كليهما لم يتحدثا هنا عما ليس من باب التشريع أصلاً مما ورد من السنن النبوية . وإنما هو من باب الجبلة أو العادة أو الخبرة المكتسبة من البيئة ، ولا علاقة له بالوحي أو التشريع الملزم . وإن كان العلامة ابن القيم عرض لشيء من ذلك في مناسبات أخرى في بعض كتبه ، وسيأتي نقل شيء منه فيما كتبه في ( مفتاح دار السعادة ) .

تقسيم ولي الله الدهلوي لما ورد في السنة :

وأول من عبر عن هذه القضية كلها بوضوح وشمول ، وقسمها تقسيماً حسناً استفاد به كل من بعده : حكيم الإسلام في الهند الشيخ أحمد بن عبد الرحيم المعروف باسم ( شاه ولي الله الدهلوي ) المتوفى سنة ١١٧٦ هـ ، فقد عرض لتمييز ما هو تشريع من السنة ، مما ليس بتشريع ، أو - على حد تعبيره - « ما سييله سبيل تبليغ الرسالة ، وما ليس من باب تبليغ الرسالة » ، وذلك في كتابه الفريد ، « حجة الله البالغة » .

ما سييله سبيل تبليغ الرسالة :

قال رحمه الله :

« اعلم أن ما روي عن النبي ﷺ ودون في ( كتب الحديث ) على قسمين :

« أحدهما : ما سييله سبيل تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ( الحشر : ٧ ) » .

« فمناه : علوم المعاد ، وعجائب الملكوت ، وهذا كله مستند إلى الوحي<sup>(٢)</sup> .

(١) زاد المعاد ، ج ٣ ص ٤٨٩ ط . مؤسسة الرسالة .

(٢) أي ليس للاجتهاد فيها مدخل ، فهي من أمور الغيب ، ولذا يسميها علماء العقائد « السمعيات » بمعنى أن مستندها هو السمع والوحي لا غير .